نريـدُه مسـتقبلًا نسـتعيدُ فيـه صدارتَنـا فـي
التعليـم، وننهـضُ فيـه باقتصادِنـا، وتـزدادُ فيه
قـدراتِ قطاعِنـا العـامّ وفاعليّتـه، ويزدهـرُ فيـه
قطاعُنـا الخاص، فتـزداد الفُرَص على مسـتوى
متكافـئ، ونواجـه الفقـرَ والبطالـةَ بـكلّ عـزم،
وينطلـق شـبابُنا فـي آفـاقِ الرّيـادة والابتـكار.
عبدالله الثاني ابن الحسين
30 كانون الثاني 2022

استراتيجية هيئة الأوراق المالية لتطوير سوق راس المال الوطني

للأعوام 2025-2027

مقدمة

تأسست هيئة الأوراق المالية (JSC)عام 1997 كهيئة حكومية مستقلة تهدف إلى تنظيم وتطوير السوق المالي في الأردن وهي الخلف القانوني لسوق عمان المالي. وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتعمل تحت إشراف رئيس الوزراء.

وتسعى هيئة الأوراق المالية الأردنية إلى تحقيق رؤيتها بأن تكون مركزاً مالياً إقليمياً رائداً وجاذباً للاستثمار، ومعززاً للثقة وداعماً للاقتصاد الوطني. لتحقيق هذه الرؤية، تركز على عدة محاور استراتيجية تشمل:.

1. تعزيز الشفافية والنزاهة:

تعمل الهيئة على تعزيز الشفافية والنزاهة في السوق المالي من خلال تبني أفضل الممارسات والمعايير الدولية، وضمان حماية حقوق المستثمرين.

2. تطوير البنية التحتية التكنولوجية:

تسعى الهيئة إلى تحسين البنية التحتية التكنولوجية من خلال استخدام أحدث التقنيات والأنظمة الإلكترونية لتسهيل العمليات المالية وزيادة كفاءتها، بما في ذلك تعزيز الأمن السيبراني لحماية الأنظمة والبيانات المالية.

3. التوعية والتثقيف المالي:

تعمل الهيئة على زيادة التوعية المالية بين المواطنين والمستثمرين من خلال تقديم برامج توعية وتثقيف مالي تهدف إلى تعزيز المعرفة والمهارات المالية.

4. التعاون الدولي:

تسعى الهيئة إلى تعزيز التعاون مع الهيئات المالية الدولية لتبادل الخبرات وتحسين الأداء، مما يسهم في تعزيز مكانتها كجهة رقابية رائدة في المنطقة.

5. الاستدامة البيئية:

تشجع الهيئة على الاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة وتعزيز الاستدامة البيئية في سوق راس المال الاردني، مما يعزز سمعة الهيئة ويجذب المستثمرين الذين يهتمون بالاستدامة.

❖ **تحليل البيئة الخارجية لهيئة الأوراق المالية:**

العوامل السياسية P :

- **الاستقرار السياسي :يسهم الاستقرار السياسي في الأردن في تعزيز الثقة بسوق راس المال الاردني وجذب الاستثمارات.**
- **التشريعات والقوانين :التغييرات في التشريعات والقوانين المالية قد تؤثر على عمليات الهيئة وتستدعي التكيف مع المتطلبات الجديدة.**

العوامل الاقتصادية E :

- **التقلبات الاقتصادية العالمية :يمكن للتقلبات الاقتصادية العالمية أن تؤثر سلباً على سوق الأوراق المالية في الأردن، مما يتطلب من الهيئة التكيف مع التغيرات السريعة في البيئة الاقتصادية.**
- **النمو الاقتصادي المحلي :يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي في الأردن من نشاط سوق راس المال الاردني ويوفر فرصاً أكبر للاستثمار.**

العوامل الاجتماعية S :

- **التوعية المالية :يمكن لزيادة التوعية المالية بين المواطنين أن ترفع من عدد المستثمرين في سوق راس المال الاردني.**
- **التغيرات الديموغرافية :التغيرات في التركيبة السكانية قد تؤثر على أنماط الاستثمار والطلب على الخدمات المالية.**

العوامل التكنولوجية T :

- **التكنولوجيا المالية :(FinTech) تفتح التطورات في التكنولوجيا المالية آفاقاً جديدة لتحسين خدمات الهيئة وزيادة كفاءتها.**
- **الأمن السيبراني :تفرض التهديدات السيبرانية ضرورة تعزيز البنية التحتية للأمن السيبراني لحماية الأنظمة والبيانات.**

العوامل البيئية E :

- **الاستدامة البيئية :يمكن للتوجه نحو الاستدامة البيئية أن يؤثر على سياسات الاستثمار ويشجع على الاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة.**

العوامل القانونية L :

- **التشريعات المالية :التغييرات في التشريعات المالية قد تؤثر على عمليات الهيئة وتتطلب منها التكيف مع المتطلبات الجديدة.**
- **التعاون الدولي: يمكن للتعاون مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) أن يعزز من قدرة الهيئة على التكيف مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات. التعاون الدولي يوفر فرصاً لتبادل الخبرات والمعرفة، وتعزيز الشفافية والنزاهة، وتحسين العمليات المالية. يمكن لهذا التعاون أن يسهم في تطوير السياسات والإجراءات وتبني أحدث التقنيات المالية، مما يزيد من كفاءة الهيئة وقدرتها على مواجهة التحديات العالمية.**

❖ **تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT) لهيئة الأوراق المالية (JSC) للأعوام 2024-2025:**

نقاط القوة:

- **التشـــريعات :تطبق الهيئة قوانين وأنظمة وتعليمات وقرارات تهدف لحماية المستثمرين وتعزيز الشفافية والنزاهة في سوق راس المال الاردني.**
- **التكنولوجيا المتقدمة :الهيئة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة لتحسـين خدماتها وزيادة كفاءتها، مما يسـاعدها على مواكبة التطورات السريعة في سوق راس المال الاردني.**

نقاط الضعف :

- **البيروقراطية :قد تواجه الهيئة تحديات بيروقراطية تؤثر على سرعة اتخاذ القرارات وتنفيذها ولعدم الاســـتقلالية الإدارية والمالية في اتخاذ القرارات.**
- **نقص الموارد :تعاني الهيئة من نقص في الموارد المالية والبشرية اللازمة لتطوير خدماتها وتوسيع نطاق عملياتها.**
- **عدم كفاية الخبرات والكفاءة: تحتاج الهيئة الى تعيين المزيد من الخبرات والمعارف والكفاءات من العاملين في مجال الأوراق المالية، مما يؤثر على جودة الخدمات المقدمة وتحقيق اهدافها.**

الفرص:

- **التكنولوجيا المالية :يمكن للهيئة الاســـتفادة من التطورات في التكنولوجيا المالية لتحســـين خدماتها وزيادة كفاءتها وتقديم خدمات مالية مبتكرة.**
- **التعاون الدولي :يمكن للهيئة تعزيز التعاون مع الهيئات المالية الدولية لتبادل الخبرات وتحســـين الأداء وتوســـيع شـــبكة العلاقات الدولية.**
- **التوسـع في السـوق :يمكن للهيئة تطوير الاسـتفادة من الممارسـات الجديدة في السـوق المالية الإقليمية والدولية، مما يزيد من فرص النمو والتطوير.**

التهديدات:

- **التقلبات الاقتصـادية العالمية :التقلبات الاقتصـادية العالمية قد تؤثر بشـكل كبير على السـوق المالي في الأردن، مما يتطلب من الهيئة التكيف مع المتغيرات السريعة في البيئة الاقتصادية.**
- **المنافسة المتزايدة :المنافسة من الهيئات المالية الأخرى في المنطقة قد تؤثر على مكانة الهيئة وتزيد من التحديات التي تواجهها.**
- **التغيرات التشـــريعية :التغيرات في التشـــريعات قد تؤثر على عمليات الهيئة وتتطلب منها التكيف مع المتطلبات الجديدة وتحديث سياساتها وإجراءاتها.**
- **التحديات التكنولوجية: حيث تواجه الهيئة صعوبة في مواكبة التطورات التقنية المتسارعة.**

❖ **استشراف مستقبل هيئة الأوراق المالية لخمس سنوات قادمة:**

استشـــراف المستقبل لهيئة الأوراق المالية يتطلب النظر في عدة جوانب استراتيجية يمكن أن تؤثر على أدائها وتطورها في السنوات القادمة. ونورد بعض النقاط الرئيسية التي يمكن أن تساعد في استشراف مستقبل الهيئة:

1. التطورات التكنولوجية:

- التكنولوجيا المالية (FinTech): يمكن للهيئة الاســـتفادة من التطورات في التكنولوجيا المالية لتحســـين خدماتها وزيادة كفاءتها. يمكن أن تشمل هذه التطورات استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لتحسين عمليات الرقابة والإشراف.

- الأمن السيبراني:مع تزايد التهديدات السيبرانية، يتعين على الهيئة تعزيز البنية التحتية للأمن السيبراني لحماية الأنظمة والبيانات المالية.

2. التشريعات والتنظيم:

- التكيف مع التشـــريعات الدولية: يجب على الهيئة مواكبة التغيرات في التشـــريعات الدولية وتبني أفضل الممارسات العالمية لتعزيز الشفافية والنزاهة في سوق راس المال الاردني.

- التعاون الدولي: يمكن للتعاون مع هيئات الأوراق المالية الدولية أن يعزز قدرة الهيئة على التكيف مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات.

3. التوعية والتثقيف المالي:

- زيادة التوعية المالية: يمكن للهيئة تعزيز التوعية المالية بين المواطنين والمســـتثمرين، مما يزيد من عدد المســـتثمرين في ســـوق راس المال الاردني.

- التدريب والتطوير: يمكن للهيئة تقديم برامج تدريبية وتطويرية لموظفيها والمستثمرين، مما يسهم في تعزيز المعرفة والمهارات المالية.

4. الاستدامة البيئية:

- الاستثمار المستدام: يمكن للهيئة تشجيع الاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة وتعزيز الاستدامة البيئية في سوق راس المال الاردني، مما يعزز سمعة الهيئة ويجذب المستثمرين الذين يهتمون بالاستدامة.

5. التحديات الاقتصادية:

- التقلبات الاقتصادية العالمية: يجب على الهيئة التكيف مع التقلبات الاقتصادية العالمية وتطوير استراتيجيات للتعامل مع الأزمات المالية المحتملة، مما يساعد في الحفاظ على استقرار سوق راس المال الاردني.

- النمو الاقتصادي المحلي: يمكن للهيئة الاستفادة من النمو الاقتصادي المحلي لتعزيز نشاط سوق راس المال الاردني وزيادة فرص الاستثمار، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

- **مقارنة مرجعية بين هيئة الأوراق المالية الأردنية (JSC) وهيئات الأوراق المالية الإقليمية لتعزيز عملياتها:**

هيئة الأوراق المالية الأردنية (JSC):

- التأسيس: تأسست في عام 1997 كمؤسسة رسمية تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري وترتبط مباشرة برئيس الوزراء.

- الخدمات: تقدم الهيئة خدمات متنوعة تشمل الرقابة على الشركات المساهمة العامة، الإفصاح المالي، الترخيص لشركات الخدمات المالية، والتوعية المالية.

- التكنولوجيا: تعتمد الهيئة على التكنولوجيا الحديثة لتحسين خدماتها وزيادة كفاءتها، بما في ذلك استخدام الأنظمة الإلكترونية للإفصاح والتداول.

- التعاون الدولي: تسعى الهيئة لتعزيز التعاون مع الهيئات المالية الدولية لتبادل الخبرات وتحسين الأداء.

هيئة الأوراق المالية والبورصات في قبرص (CySEC):

- التأسيس: تعتبر واحدة من الهيئات الرقابية الرائدة في أوروبا.

- الخدمات: تقدم CySEC خدمات شاملة تشمل الترخيص والإشراف على شركات الاستثمار، الإفصاح المالي، الترخيص لشركات الخدمات المالية، والتوعية المالية.

- التكنولوجيا: تستخدم CySEC التكنولوجيا المتقدمة لتحسين خدماتها وزيادة كفاءتها، بما في ذلك استخدام الأنظمة الإلكترونية للإفصاح والتداول.

- التعاون الدولي: تتمتع CySEC بتعاون واسع مع الهيئات الرقابية الدولية، مما يعزز من قدرتها على تبني المعايير الدولية وأفضل الممارسات.

هيئة سوق راس المال السعودية (CMA):

- التأسيس: تأسست في عام 2003 وتعتبر الجهة الرقابية الرئيسية على سوق المال في المملكة العربية السعودية.

- الخدمات: تقدم CMA خدمات تشمل الترخيص والإشراف على الشـــركات المالية، الإفصاح المالي، الترخيص لشـــركات الخدمات المالية، والتوعية المالية.

- التكنولوجيا: تعتمد CMA على التكنولوجيا المتقدمة لتحسـين خدماتها وزيادة كفاءتها، بما في ذلك اسـتخدام الأنظمة الإلكترونية للإفصـاح والتداول.

- التعاون الدولي: تتمتع CMA بتعاون مع الهيئات المالية الدولية لتعزيز قدراتها وتحسين أدائها.

التوصيات لتعزيز عمليات هيئة الأوراق المالية الأردنية:

1. زيادة التعاون الدولي: يمكن للهيئة تعزيز التعاون مع هيئات الأوراق المالية الدولية لتبادل الخبرات واعتماد أفضـــل الممارســـات والمعايير الدولية.

2. تحديث التكنولوجيا: يجب على الهيئة الاســـتثمار في التكنولوجيا المتقدمة لتحســـين خدماتها وزيادة كفاءتها، بما في ذلك تعزيز البنية التحتية للأمن السيبراني.

3. التوعية والتدريب: يمكن للهيئة تقديم برامج توعية وتدريب لموظفيها والمستثمرين لتعزيز المعرفة والمهارات المالية.

4. الاستدامة البيئية: تشجيع الاستثمار في المشاريـع الصديقة للبيئة وتعزيز الاستدامة البيئية في سوق راس المال الاردني.

من خلال اعتماد هذه التوصـيات، يمكن لهيئة الأوراق المالية الأردنية تعزيز عملياتها وتحسـين أدائها لتلبية التحديات المسـتقبلية والاسـتفادة من الفرص المتاحة.

❖التحديات والصعوبات التى تواجه سوق راس المال الاردنى: -

1. **الاثار الجيوسياسية الإقليمية والدولية.**
2. **المنافسة الإقليمية لجذب المستثمرين الاجانب والعرب والمحليين.**
3. **ضعف السيولة المتاحة للاستثمار في سوق راس المال الاردني.**
4. **الاثار السلبية لتعارض بعض التشريعات ذات العلاقة على سوق راس المال الاردني وتداخل بعض الصلاحيات مع الجهات التنظيمية الاخرى.**
5. **عدم استقلال مؤسسات سوق راس المال الاردني ادارياً ومالياً وعدم القدرة على استقطاب والاحتفاظ بالكفاءات وذلك بسبب إخضاعها لقانون الموازنة العامة في عام 2019 ونظام إدارة الموارد البشرية في القطاع العام في عام 2012.**

❖ الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية

الرؤية " الارتقاء بسوق راس المال الاردني الوطني ليكون مركزاً مالياً اقليمياً رائداً وجاذباً للاستثمار ومعززاً للثقة وداعماً للاقتصاد الكلي".

الرسالة " تطوير النظام التشريعي والرقابي والاشرافي لسوق راس المال الوطني بما يعزز حماية المستثمرين ويرسخ اسس التعامل السليم ويدعم بناء بيئة استثمارية تنافسية تواكب أفضل الممارسات والمعايير الدولية ".

القيم الجوهرية: -

1. **الإفصاح والشفافية وإعلاء سيادة القانون.**
2. **الامانة والنزاهة.**
3. **الولاء والانتماء والموظفون هم الثروة الحقيقية ولهم الحماية وفق القانون.**
4. **التشاركية والعمل بروح الفريق.**
5. **المبادرة والابداع والابتكار.**
6. **الحفاظ على سرية المعلومات بما لا يتعارض مع مبادئ الإفصاح.**
7. **المسؤولية المجتمعية.**
8. **التميز والتطوير المستمر في تقديم الخدمة.**
9. **تعزيز المعرفة والتعلم المؤسسي.**

❖ مصفوفة التوجهات الوطنية والمؤسسية وفق رؤية التحديث الاقتصادي 2022

#	الاهداف العامة للرؤية	الهدف البرنامج الاستراتيجي	محرك نمو	القطاعات	الغايات وطنية	**غايات مؤسسية**	المبادرات	الاولويات	مؤشرات تشغيلية	المؤشرات الوطنية المبادرات ذات العلاقة
.1	تحفيز نمو اقتصادي شامل ومستدام	تحفيز الاستثمارات المحلية والدولية من خلال بيئة جاذبة للاستثمار	الاستثمار	التجارة	النمو الاقتصادي	تحفيز الاستثمار في سوق راس المال الاردني	تطوير التشريعات الناظمة للقطاع المالي غير المصرفي	مراجعة وتعديل التشريعات الناظمة لسوق راس المال الاردني	مراجعة ثلاث تشريعات للمرحلة الاولى	مؤشر التعقيد الاقتصادي
					التنوع الاقتصادي	تحفيز التمويل من خلال سوق راس المال الاردني				مؤشر سيادة القانون مؤشر ريادة الأعمال العالمي مؤشر القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشر الحرية الاقتصادية
.2	تعزيز تنافسية الأردن عالمياً	تحقيق التميّز في القطاعات الخدمية وزيادة الصادرات الخدمية إلى السوق الخارجية	الخدمات المستقبلية	الخدمات المالية	زيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة	تعزيز الثقة في سوق راس المال الاردني	تعميق وتوسيع سوق راس المال الاردني	تبسيط متطلبات إصدار وتسجيل وإدراج صكوك القابلة للتداول	توفير البيئة التشريعية والأدلة الإرشادية لإصدار صكوك إسلامية قابلة للتداول	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%) صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دينار)
					رفع التنافسية العالمية لجذب الاستثمارات الاجنبية	الابتكار وبناء القدرات المؤسسية والتحول الالكتروني		تحفيز إنشاء صناديق الاستثمار المشترك	زيادة عدد الصناديق الاستثمارية	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دينار) معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)
					تعزيز الحرية الاقتصادية.				زيادة الاستثمار المؤسسي في بورصة عمان	
					تعزيز سيادة القانون في					

						بيئة ممارسة الاعمال تعزيز الحوكمة				

❖ **اهداف هيئة الاوراق المالية وفق مبادئ الدولية لمنظمة "IOSCO": -**

1. تنظيم وتطوير سوق راس المال الاردني الوطني بما يكفل تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية.
2. حماية المستثمرين في الأوراق المالية.
3. تعزيز الاستقرار المالي من خلال تخفيض المخاطر النظامية.

❖ **الغايات الاستراتيجية لسوق راس المال الاردني**

1. تعزيز الثقة في سوق راس المال الاردني.
2. تحفيز التمويل من خلال سوق راس المال الاردني.
3. تحفيز الاستثمار في سوق راس المال الاردني.
4. الابتكار وبناء القدرات المؤسسية والتحول الالكتروني.

❖ مصفوفة الغايات/ الاهداف الاستراتيجية والفرعية والمبادرات لتطوير سوق راس المال الاردني

#	الغاية/هدف استراتيجي	الهدف الفرعي	مبادرة
.1	تعزيز استقرار سوق راس المال الاردني	1. تعزيز مستوى الافصاح والشفافية وحوكمة الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة	1. تعديل تعليمات الافصاح وتعليمات الحوكمة وفق أفضل الممارسات الدولية بحيث تراعي الـ (ESG) ومتطلبات الافصاح عن التمويل المستدام. 2. تحديث نظام الخدمات والافصاح الالكتروني بلغة XBRL.
		2. التحول لمبدأ الرقابة المبنية على المخاطر	3. شراء نظام متطور للرقابة على التداول. 4. تطوير عملية التفتيش المبني على المخاطر. 5. تطوير أدوات الرقابة على تعامل شركات الخدمات المالية المرخصة للتعامل في سوق المالي والبورصات الاجنبية. 6. اعداد مصفوفة التدابير القانونية بحق الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وفقا لقانون الاوراق المالية والتعليمات والتعميم الصادرة بمقتضاه.
		3. تعزيز الثقة في سوق راس المال الاردني	7. إقرار تعديل تعليمات الملاءة المالية وكفاية راس المال. 8. إنشاء نظام الالكتروني لإدارة الشكاوى وتسويتها.
.2	تحفيز التمويل من خلال سوق راس المال الاردني	4. تحسين وتطوير سوق الصكوك الاسلامية	9. تبسيط متطلبات إصدار الصكوك القابلة للتداول في السوق المالي.
		5. تعميق وتوسيع سوق المالي وتنويع طرق التمويل والبدائل الاستثمارية	10. تحفيز الشركات المملوكة للحكومة في السوق المالي. 11. دراسة منتجات وأدوات استثمارية جديدة. 12. تمكين تداول السندات وادوات الدين العام في سوق راس المال الاردني.
.3	تحفيز الاستثمار في سوق راس المال الاردني	6. تحفيز الاستثمار المؤسسي في سوق راس المال	13. إقرار مشروع تعديل تعليمات الاقراض والاقتراض والبيع المكشوف. 14. تشجيع انشاء صناديق الاستثمار المشترك. 15. استقطاب الصناديق السيادية للاستثمار في سوق راس المال.
		7. تحسين جاذبية السوق للمستثمرين الاجانب	16. حملات توعوية وترويجية تستهدف المستثمر الاجنبي.
		8. تطوير وتنويع اليات التداول	17. تقييم تجربة الربط الالكتروني مع سوق ابو ظبي. 18. وضع إطار تنظيمي لترخيص نشاط صانع السوق. 19. مراجعة التشريعات الناظمة لسوق الاوراق المالية المتداولة في سوق الاوراق المالية غير المدرجة.

#	الغاية/هدف استراتيجي	الهدف الفرعي	مبادرة
4.	الابتكار وبناء القدرات المؤسسية والتحول الرقمي	9. بناء قدرات الكوادر العاملة في سوق راس المال	20. اعداد برامج تدريبية مهنية متخصصة في سوق راس المال بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة. 21. استقطاب حديثي التخرج وتدريبهم لرفد سوق راس المال. 22. التطوير والتدريب المستمر للعاملين للجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.
		10. رفع مستوى الوعي ونشر الثقافة المالية للجمهور	23. اعداد برامج توعية للمستثمرين. 24. التعاون مع الجهات ذات العلاقة لنشر الثقافة المالية. 25. تفعيل مذكرات التفاهم مع الجامعات الأردنية.
		11. توفير بيئة تقنية للابتكار المالي	26. تنظيم الاصول الافتراضية. 27. المساهمة في إصدار الإطار التنظيمي لحوكمة بيئة التكنولوجيا المالية والابتكارات للجهات الخاضعة لرقابة هيئة الاوراق المالية والتي تسمح بها التشريعات. 28. المساهمة في تطوير المختبر التنظيمي لابتكار التكنولوجيا المالية في المملكة بالتعاون مع البنك المركزي Regulatory Sandbox والمساهمة في مختبر فحص ابتكارات التكنولوجيا المالية في سوق راس المال الاردني FinTech Lab والتى تسمح بها التشريعات.
		12. تعزيز تطبيق الإطار الوطني للأمن السيبراني	29. اعداد سياسة تنظيمية لتطبيق الإطار الوطني للأمن السيبراني خاص بسوق راس المال الاردني والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.

.

❖ **مؤشرات الاداء الاستراتيجية KPI's:**

1. **تحسين نسبة مساهمة سوق راس المال الاردني في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي 5%.**
2. **زيادة عدد المستثمرين في سوق راس المال الاردني بما لا يقل عن معدل 2% سنويا.**
3. **نسبة رضا المستثمرين في سوق راس المال الاردني بما لا يقل عن معدل 50%.**
4. **زيادة حجم التداول في سوق راس المال الاردني بما لا يقل عن 5%.**
5. **زيادة تداولات المستثمرين الاجانب في سوق راس المال الاردني بـــ 1% سنوياً.**
6. **عدد مستخدمي التقنية المالية لدى سوق راس المال الاردني.**
7. **زيادة النضوج بالامن السيبراني لدى الجهات الخاضعة لهيئة الاوراق المالية ما نسبته 5%.**